شاهد
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

الإبادة المنسقة عبر الذكاء الاصطناعي:

كيف تسهّل الشركات التجارية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

تقرير

حزيران 2024

www.pahrw.org

اجتاح استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة المنبثقة عنه الحروب منذ مطلع بروزها.
يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة وفي اتخاذ القرارات العسكرية إبّان الحروب والنزاعات المسلحة أسئلة مرعبة حول تداعياته الإنسانية ويهدّد الامتثال لأبسط المبادئ القانونية الدولية.
يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب الحالية على غزة قلق الخبراء وخاصةً في ظلّ ما تشير إليه التقارير من استخدام تقنيات وأنظمة "غير معلنة" و "غير مجربة".
يعالج التقرير التالي، مسألة استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الحرب الحالية على غزة، وكيف أن استخدام هذه التقنيات سهّل جريمة الإبادة المستمرة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة،ويتطرق إلى المسؤولية القانونية للشركات عن تمكين الاحتلال من ارتكاب جرائم دولية وتوفير وسائلها.

تكنولوجيا الحرب: الغوسبل، اللافندر، و ويرز دادي؟

الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والأتمتة في الحروب ليس أمرًا جديدًا. تزعم إسرائيل أن أول حرب لها كانت هجماتها بواسطة الذكاء الاصطناعي كانت حربها على غزة في مايو 2021.
برز استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة واضحًا منذ أن بدأت القوات العسكرية الإسرائيلية حربها واسعة النطاق التي شنتها على قطاع غزة في أكتوبر 2023.
ان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحرب الحالية، سرّع وتيرة الاستهدافات وحجمها لما يروج اليه على أنه "مراكز وقيادات غزة العسكرية ". سمحت هذه التقنيات بتعقب أكثر سرعة ودقة للاهداف وتقدير الأضرار المحتملة بما لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الأنساني ويشكل خروقات جسيمة لها لما تشكّله من "آلة اغتيالات صماء واسعة النطاق".
إن أنظمة الذكاء الاصطناعي والأتمتة هذه المعتمدة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي تتضمن غوسبل، لافندر، و ويرز دادي.

غوسبل Gospel

غوسبل أو "Habsora" باللغة العبرية، هو نظام ذكاء اصطناعي يستخدم التعلم الآلي لتفسير كميات هائلة من البيانات وإنشاء أهداف محتملة للهجمات العسكرية التي يشنها الجيش الإسرائيلي.

تشير التقارير إلى وقائع مرعبة لما تركيز وحدة غوسبل من نظام يرتكز على المقياس الكمي للأهداف على حساب الجانب النوعي. وهو ما وصفه ضابط استخبارات اسرائيلي سابق بأنه "مصنع اغتيالات جماعية".

وقد أكّد التحقيق الذي أجرته +972 من خمسة مصادر مختلفة أن عدد المدنيين الذين يحتمل أن يقتلوا في الهجمات على المساكن الخاصة معروف مسبقاً للمخابرات الإسرائيلية، وهي تشنّ هذه الهجمات على الرغم من ذلك وتصنفها على أنها تقع تحت خانة "الأضرار الجانبية".

@ Al Jazeera Source: Maxar Technologies • Captured between October 22, 2023 and March 27, 2024

لافندار Lavendar

صمم نظام لافندر خصيصاً لتحديد الاهداف المفترضة من الفلسطينيين الذين يرجّح أنهم عناصر في حماس والجهاد الاسلامي.
في الأسابيع الأولى من الحرب، تعرّف النظام على حوالي 37،000 فلسطيني ومنازلهم كـ" مشتبه بهم" وبالتالي كأهداف لسلاح الجو الاسرائيلي وإن كان أفراد عائلتهم في المنزل.
يشير التحقيق الذي اقدمت عليه مجلة +972 والـ Local Call ، إلى أن ضباط المخابرات الاسرائيلين تحدثو عن أن "لافندر لعب دوراً رئيساً في القصف غير المسبوق على غزة" ، ما يفسّر العدد الهائل من الضحايا المدنيين.
هذا وتؤكد التقارير على أن الجيش الاسرائيلي، قد منح تفويضاً غير مشروط للضباط يسمح باعتماد جداول أهداف القتل الصادرة عن لافندر دون الحاجة لمراجعة الاسباب التي نتج عنها تصنيف انظمة الذكاء الاصطناعي أو تحرّي خامة المعلومات التي ارتكزت عليها.
تشير إحدى المصادر إلى أن العنصر البشري في هذا الاطار لا يشكل سوى دور "المرخّص" للنظام لاتخاذ القرار، وبأنّ هذا الدور الذي يملكه من أجل التصديق على هذه القرارات عادةً لا يخصص له أكثر من 20 ثانية لكل هدف قبل الترخيص لتفجيره، وهذا التحقق يرتكز على معيار وحيد: التأكد من أن الهدف هو رجل.
هذه هي الآلية المعتمدة المتبعة على الرغم من أن هامش الخطأ يوازي 10 بالمئة من الحالات المصنفة. ودون اعتداد بثبوت تحديد هذا النظام لاشخاص على أنهم أهداف محققة في حال كان لهم أي تواصل أو صلة لا تذكر بأشخاص محددين أو حتى دون أن يكون لديهم أي صلة على الاطلاق.

ويرز دادي ؟

يستخدم هذا النظام الاوتوماتيكي لتعقب تحركات الاشخاص للمضي قدماً واستهدافهم في اللحظة التي يدخلون بها إلى أماكن إقامتهم وعائلاتهم.
تشير المصادر إلى أنه في كلّ مرة يتراجع فيها زخم الاغتيالات، يتخذ القرار مباشرةً بتوسيع دائرة الاهداف التي يتم ادخال بياناتها لنظام "ويرز دادي" حتى يتم تتبع دخولهم الى منازلهم فيغدو عرضة للاستهداف.
قرار من هم الاشخاص الذين سيتم وضعهم داخل نظام التعقب هذا يمكن أن يصدر عن ضباط ذوي رتب منخفضة في التسلسل الهرمي العسكري.

كيف تعمل هذه الأنظمة؟

إن تحديد الأهداف يتم عن طريق نظم تداخل احتمالي لخوارزميات التعلّم الآلي. تعتمد دقّة المخرجات التي تنتجها هذه الأنظمة على جودة وحجم البيانات الخام التي تتلقاها وتعالجها.
ترتكز هذه الأنظمة كمعيار لتوليد الأهداف على تحري الأنماط للخروج بتوقعات وترجيحات حول احتمالية حدوث الأفعال والتعرف على هوية الحالات.
هنا يبرز قِصر هذه التقنيات العمياء. كونها تخطئ وتقوم بتحديد المدنيين كمقاتلين فقط بالاستناد الى الاحتمال والخصائص المشابهة.
من الأنظمة الاخرى أيضاً، نظام "فاير فاكتوري" الذي يتم استخدامه لتنظيم وجدولة الغارات والهجمات العسكرية على الأهداف التي يصادق على استهدافها.
إن المستوى المتدني من العناية الواجبة بشأن وقوع ضحايا مدنيين والحاق الضرر بالأعيان المدنية مصحوباً بالرغبة في الحاق أضرار جسيمة حوّل قطاع غزة إلى ما يشابه مقبرة جماعية.
إن اللجوء الى تقنيات الذكاء الاصطناعي المعقدة والأتمتة يفسّر كمية الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين والاعيان المدنية في قطاع غزة.
تشير شعبة إدارة الأهداف التي تم تشكيلها عام 2019 بشكل واضح على موقعها الإلكتروني إلى أنها تستخدم نظام الذكاء الاصطناعي "غوسبل" لتسريع وتيرة عملية تحديد الأهدف.

إن الاستهداف الشامل، في وقت واحد، وفي إطار زمني قصير، ساهم في تعميق أثر الصدمة بين المدنيين في قطاع غزة بهدف توليد الضغط على حركات التحرر في قطاع غزة.
إن مبدأ التناسب في المادة 30 من اتفاقيات جنيف أصبح موضع تساؤل. تدعي إسرائيل أنها تحترم هذا المبدأ، لكن هذا يعتمد مرة أخرى على التعريف الفضفاض والعام لمبدء التناسب في القانون الدولي وفي الممارسة الدولية.

إن ظهور الأعداد الهائلة من الأهداف التي جعلتها هذه التطورات ممكنة يجعل الرقابة البشرية على الاستهدافات شبه مستحيلة.

إن استخدام مثل هذه التكنولوجيا يضع تقدير مسائل الحياة أو الموت بين يدي تقنيات آلية لا تتمتع بأي خصائص انسانية تذكر.

إن حجم البيانات والمعلومات التي تحللها أنظمة الذكاء الاصطناعي بسرعة هائلة، تتطلب آلاف الساعات ومئات الأشخاص لتحليلها.

وهذا يعيدنا إلى المعضلة الأصلية: إن غزة تقع تحت الاحتلال وبالتالي فإن إسرائيل تتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات والتحكم فيها عبر قطاع غزة وخارجه. تسيطر إسرائيل على مجال غزة الجوي ومجالها الكهرومغناطيسي وأنظمة اتصالاتها وحدودها الإقليمية الكاملة حتى لو لم يكن لها وجود عسكري داخل أرض غزة الى حين بداية الغزو العسكري البري.

إن تمكّن اسرائيل من الوصول إلى البيانات والمعلومات دون عوائق يجعل قطاع غزة "مكشوفًا" بالكامل ويمكن الوصول إلى أي شخص أو بقعة فيه ليكون عرضة لاعتباره هدفاً بصورة تلقائية.

مشروع نيمبوس The Project Nimbus

مشروع Nimbus هو عقد مشترك بقيمة 1.2 مليار دولار بين شركتي جوجل، أمازون والحكومة الإسرائيلية. توفر هذه الصفقة المبرمة عام 2021 للحكومة الإسرائيلية وجيشها البنية التحتية للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والخدمات التكنولوجية الأخرى.

يشير التقرير الصادر عن Intercept في عام 2021 أن شركة Google تقدم قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة لإسرائيل.تستخدم هذه التقنيات لتمكين إسرائيل من جمع البيانات للتعرف على الوجوه، تحليل الفيديوهات، تحليل المشاعر، وتتبع الأهداف كجزء من مشروع Nimbus.

وفقاً للأستاذ في جامعة براون، روبرتو جونداليز، فإن شركات تكنولوجيا أخرى متورطة في عقود لتوريد التقنيات الذكية لإسرائيل، بما في ذلك شركة Palantir Technologies العامة الأمريكية.

ينظم موظفو Google احتجاجات واعتصامات بقيادة No Tech for Aparthied ضد مشروع Nimbus منذ عام 2021.
ومع تواتر التقارير المرعبة حول الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الحرب الحالية على غزة وتهمة الإبادة الجماعية في لحربها أمام محكمة العدل الدولية، تصاعدت معارضة موظفي جوجل بزخم أعلى.

الذكاء الاصطناعي كأداة للإبادة الجماعية

سمح الذكاء الاصطناعي بظهور نطاقات عمل عسكري جديدة، والدليل واضح في الحرب الحالية على قطاع غزة.
حتى صياغة هذا التقرير، تجاوز عدد القتلى في غزة 37,000 شخص. ويشير رئيس برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، مونغو بيرش، إلى أن عدد الصواريخ والقنابل غير المنفجرة تحت الأنقاض "غير مسبوق" منذ الحرب العالمية الثانية وأن غزة أصبحت الآن موقعاً لحوالي 37 مليون طن من الأنقاض - ما يفوق ما تم القائه في جميع أنحاء أوكرانيا خلال الحرب الاوكرانية- الروسية الاخيرة- إلى جانب 800,000 طن من الأسبستوس والملوثات الأخرى.

ويقدر تقرير صادر عن صحيفة وول ستريت جورنال أن إسرائيل ضربت في المتوسط كل كيلومتر مربع من غزة ب 79 قنبلة أو ذخيرة أو قذيفة.
إن حجم ونطاق العمليات العسكرية وشدة العملية العسكرية مثير للقلق.
اذ يقدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية معدل الوفيات في غزة بأكثر من 250 شخص يومياً، وذلك وفقاً لحساب عدد القتلى المدنيين حتى يناير/كانون الثاني.

المسؤولية القانونية للشركات عن تمكين وسائل الجرائم الدولية

يجب أن تكون الشركات - لما تشكله من شخصية اعتبارية - مسؤولة قانونياً عن ارتكاب انتهاكات جسيمة بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.

يتم تحديد المسؤولية الجنائية للشركات من الإبادة الجماعية عبر ما تلعبه من دور في توفير عوامل تمكينية للسلوك الإجرامي. إن الواقع هو أن الشركات يمكن إدانتها بوصفها مشاركاً نشطاً في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب إذا ما ثبتت مشاركتها المباشرة في الاقتتال.
وتستمد مسؤولية الشركات عن الأعمال التي تشكل أفعالا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. على الرغم من أن بعضاً من الفقه يجادل في ما إذا كانت الشركات خضاعة لاحكام جريمة الإبادة الجماعية ، فإننا نشير إلى المادة 4 من الاتفاقية ، "يعاقب الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة ، سواء كانوا حكاما مسؤولين دستوريا أو موظفين عموميين أو أشخاصاً".
بالعودة الى تاريخ صياغة هذه الاتفاقية فإن مصطلح "الأشخاص" كان يستخدم قانونياً خلال تلك الفترة للإشارة إلى كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين / الاعتباريين ، والتي تشمل الشركات كقاعدة عامة.1

إن مسؤولية الشركات تفترض حكماً وجود معيار المعرفة. وفي ظلّ غياب مسؤولية قيادية في تشكيلة الشركات ، فإن الوعي بالسمات والأغراض التي أعدّت هذه المنتجات المصنعة لاجلها أمر ضروري لتحديد المسؤولية الجنائية للشركات أو مساءلتها.

وعلى الرغم من أن الشركات تخضع لأحكام القانون الدولي وعلى وجه التحديد الاتفاقية المعنية، فإن التحدي لا يزال قائماً في إثبات النيّة المحددة لارتكاب الإبادة الجماعية. ويمكن أن تشكل المشاركة في الإبادة الجماعية تواطؤاً عن طريق المساعدة عن علم وتدبير الوسائل التي تسهم في الجرائم الدولية.

[1] In the period of drafting the Genocide convention 1946-1948, and in the absence of a contradicting text, the definition of “persons” -in principle- recognizes natural persons in addition to artificial persons including corporations as subjects of international law .

على الرغم من خطورة جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية الكبيرة التي قد تحملها الادارة الفاعلة في الشركات عبر تسهيل وتمكين أدواتها، الا انه بحلول وقت كتابة هذا التقرير ، لا توجد أية طريقة ملموسة لمسائلة الشركات التجارية بتهمة الإبادة الجماعية من قبل محكمة دولية.

إن الإبادة الجماعية كجريمة دولية تخضع للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومع ذلك، فإن قوانين هذه المحاكم لا تخولها اختصاص مقاضاة الأشخاص الاعتباريين.

وعلى الرغم من غياب الولاية القضائية الجنائية الدولية لمقاضاة الكيانات الاعتبارية، فإن هذا لا يعفي الشركات من التزاماتها القانونية في عدم المساهمة في ارتكاب الجرائم الأكثر جسامة.
كانت المسودة الأولية لنظام روما الأساسي تسعى إلى تضمين "الأشخاص الاعتباريين، باستثناء الدول" ولكن هذه الصيغة لم تصل إلى النص النهائي.
من ناحية أخرى، فإن اختصاص محكمة العدل الدولية في القضايا الجنائية ينحصر في مسائلة الدول ولا يمكنها مقاضاة الجهات الفاعلة الأخرى.

وعليه فإن المسار القضائي الوحيد الذي يمكن أن يتبع لمسائلة هذه الشركات لا يمكن أن يتحقق الا عبر مسار قضائي محلي.

تم تطوير كل من نظامي غوسبل ولافندار من قبل فرع الاستخبارات الخاص بالاتصالات التابع لجيش الإسرائيلي المعروف باسم "الوحدة 8200". يمكن أن تخضع التكنولوجيا الأخرى التي يتم توريدها عبر مصادر خارجية الجهات الفاعلة للمسؤولية كحال الصفقات الثقيلة مثل مشروع نيمبوس والتي من شأنها أن تثير المسؤولية الجنائية للشركات الضخمة مثل جوجل وأمازون.

وسائل المسائلة المتاحة

في غياب مسارات قضائية دولية موجزة وسهلة المنال لمساءلة الشركات عن تيسير وسائل الإبادة الجماعية وتمكينها، يصبح الاعتماد على وسائل أخرى ضرورياً.
على الرغم من عدم توفر سبل لترتيب المسؤولية على عاتق الشركات من خلال المحاكم المختصة، فإن اللجوء يمكن أن يكون لجهود الدعم والمناصرة للضغط على الشركات والتأثير على سياساتها وسلوكها الاقتصادي.
إن حركات الاحتجاج والتمرد الداخلية في الشركات من قبل الموظفين تؤثر على قرارات القيادة وتضغط من أجل التخلي عن العقود وتجعل سحب الاستثمارات أمراً لا مفّر منه.

كما يوفّر وعي الموظفين والعمل الجماعي ضد الصفقات التي تنطوي على مخاوف كبيرة من تمكين انتهاكات حقوق الإنسان أسباباً معقولة لإدارة الشركات لإعادة النظر في العقود وسحب الاستثمارات. يميل استياء الموظفين وما يخلّفه من بيئات غير منتجة إلى توليد خسائر مالية واستراتيجية للشركات أكثر من أي أرباح موعودة قد تولدها هذه الصفقات. كما أن الضغوط الخارجية المنظمة التي تدعو إلى سحب الاستثمارات ومقاطعة المنتجات وإعاقة الصورة العامة لهذه الجهات الفاعلة الخاصة تعد أيضا بتأثير كبير.

وبقدر ما تترك الشركات لتساهم في انتهاكات جسيمة دون أيّة مسائلة، وفي ظلّ غياب تدخلات قانونية فعلية، لا شيء يمكن أن يمنع هذه الجهات من الانخراط في علاقات تشكّل أساساً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إن الجهود الموحّدة التي تسلّط الضوء على هذه الجرائم ومدى تورّط الكيانات الاعتبارية أمثال الشركات في عنصرها المادي هي النقطة المحورية لكبح هذه المساهمات وايقافها.

كما يمكن اتخاذ تدابير أخرى من خلال حملات الضغط الوطنية الجماعية والضغط على الحكومات الوطنية للعمل على اعتماد أنظمة قانونية دولية كابحة، وتحديد مسؤولية الشركات الوطنية عن تمكين الإبادة الجماعية، فرض العقوبات، ومقاضاة الشركات أمام محاكمها الوطنية.

@TIME- Protesters in front of Google's San Francisco offices on December 14, 2023.Tayfun Coskun/Anadolu via Getty Images

الخلاصات

تلعب شركات التكنولوجيا الضخمة ، على الرغم من عدم مشاركتها بشكل مباشر في العمل الإجرامي الفعلي ، دوراً مهماً في تمكين ارتكاب مثل هذه الجرائم.
وهذه المسؤولية تتعاظم في حالة النية الجنائية الواضحة. إن توفير الأنظمة والبرمجيات بارادة تامة لدولة مصنفة كدولة فصل عنصري تخضع حالياً للتحقيق في أكثر الجرائم خطورة وهي جريمة الابادة، مع العلم باغراض استخدامها في الحرب الحالية يدلّ على مسؤولية هذه الشركات.
لا ينبغي أن تكون مساءلة الشركات عن الجرائم الدولية مسألة نقاش كون أنشطتها الاقتصادية ومساهماتها تشكل عوامل لا غنى عنها لارتكاب الجرائم.
إن العقبة الحقيقية تبقى في معضلة ما يشكله غياب التدابير القضائية الفعالة من ايلاء الاعتبار لمسؤولية الشركات.
إن عدم الانخراط في جرائم دولية خطيرة ، لا ينبغي أن يعتمد فقط على خوف الشركات وحرصها على الحفاظ على صورتها العامة ، بل على نصوص وأحكام قانونية صارمة.

التوصيات

إننا، في **المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)**، ندين قتل المدنيين وتدمير وسائل الحياة في غزة. وفي هذا الصدد، نحذر من الآثار المدمرة لاستخدام الأتمتة والذكاء الاصطناعي في الحرب.
نحن نقف بحزم ضد المشاركة النشطة والسلبية في الإبادة الجماعية المفروضة على شعب غزة، وندين جميع الأعمال التي تمكن من التدمير الجماعي للأرواح والسكان المدنيين سواء من قبل الدول أو الكيانات غير الحكومية.

وندعو جميع الشركات المعنية والجهات الفاعلة الخاصة إلى حجب مساهماتها وتزويدها بالتكنولوجيا والخدمات للحكومة الإسرائيلية التي تعمد إلى استخدامها كآلات قتل جماعي.
إن سحب الاستثمارات ضروري لضمان عدم مضي الإبادة الجماعية إلى أبعد من ما وصلت إليه، وكذلك نهاية الإمداد العسكري والاستخباراتي للاحتلال وضمان الامتثال للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة موقعنا الالكتروني www.pahrw.org

للاستفسار حول هذه الورقة، يرجى التواصل مع الباحثة القانونية إيمان سبع أعين
eman.sabaayoun@pahrw.org

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)